الإطارُ الاستراتيجيّ لبنـــاء السَّلامِ

(رؤيةٌ في المرتكزاتِ والمقوماتِ والآليـات)

د.نور عبدالاله عجرش

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

https://doi.org/10.61353/ma.0080293

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١/١٧ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٢/١٢ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٣/٣١

لم يكن علم الاستراتيجية ليتبلور من دون صيرورة تاريخية، ولما تمثله من تمازج عقلي ومنطقي، حتى بدا كما يصفه بعضهم نتاجاً تعدديا حاله في ذلك حال العلوم الأخرى كعلمي النفس ، والاجتماع وما سواها، تلك العلوم التي ترفض وجود آلية واحدة للاستدلال على ما يعتني به ، ويدرسه ، وربما هذا هو السر الذي يجعل علم الاستراتيجية مرتبطاً دوماً بالرؤى (الأهداف) مثلما هو مرتبط بالآليات (الوسائل)، وهذا الأمر أبعده عن الاستنتاجات الكليّة بصيغة التعميمات طالما ارتبط هذا العلم بالحركة ، فما يراه الاستراتيجي صالحاً لدولة ما لا يصلح لدولة أخرى، وما يصلح لزمن ما لا يصلح لزمن آخر وهكذا، وكان مطلع القرن الحادي والعشرون بداية لاستنهاض مفاهيم ونظريات السلام على وفق أسس جديدة ، ترتكز على تراكم معرفي لأسس ونظريات ودراسات النزاع والسلام من جهة، وعلى تفهم التجارب الماضوية والمستحدثة لأداء الدور المحوري لعهد جديد قوامه (بنـاء السلام) يتعامل مع عوامل النزاع بآليات عمل فكرية وثقافية ومستلزمات سياسية ومؤسسية تشترك في إزالة البنية التحتية للنزاعات والصراعات أو إصلاحها بشكل يؤمن الأسس لاستقرار وتوازن اجتماعي، ويضمن القدرة على حسم التنافس المجتمعي على وفق تعاون وطني ودولي ، يشتركان في ضمان وجود بنى ومؤسسات والتزامات أمنية وإجراءات سياسية واقتصادية، ومنهج قادر على التحكم بالمصالح المتعارضة ، وكذلك خلق معيار للإدارة يتيح إبعاد مصادر التهديد والعجز والفشل.

In light of the weakness of the moderate political organizations and the patriarchal style of governance, the societies of the developing countries remain mere subjects who do not really participate in the political process, especially, such as exercising power from the standpoint of the personalization of the state, not the institutional one, and this is what enables the common people to predict the nature of the decisions taken, so it becomes the basis of their position Among the political elite is indifference and negativity in light of this elite's adoption of a policy (divide and rule) in dealing with various political forces and their cultural affiliations, as well as governing considerations of personal loyalty and spatial and temporal proximity to governance as a basis for exercising political influence.

الكلمات المفتاحية: الاطار الاستراتيجي، بناء السلام، حل النزاع.

المقدمة

نتيجة للتطورات والتحوّلات العالمية التي رافقت انتهاء الحرب الباردة ، وما صاحبها من تحوّل في مسار النزاعات ونتائجها الذي أفضى إلى واقع عجزت بموجبه قدرة بعض الدول على التعامل ، وضبط المشاكل المجتمعية لسرعة وتيرة التطورات وانعكاساتها المجتمعية، مما أدى إلى اتساع دائرة النزاعات الداخلية ، واتسعت بدورها الآثار في المستويات الداخلية والخارجية للدول، أخذ الوعي الوطني والعالمي يدرك الواقع المعقد لانتشار تلك النزاعات والصراعات وما طرأ عليها من تحوّل في الاطار والمضمون ، وما انتجته من ضحايا ودمار إنساني ومادي في المجتمعات المتأثرة.

أهمية البحث

إنَّ عملية بناء السلام وإرساء أسسه داخل مجتمعات العالم، لا سيما تلك المجتمعات المتجاوزة حديثا لمرحلة النزاع، من الأمور الهامة التي لا غنى عنها، فمن دون وجود السلام تتضاءل الفرص في الحصول على مقومات الحياة الآمنة الطبيعية والمستقرة، ومن دون السلام لا تستطيع المجتمعات أن تعمل وتتقدم نحو مستقبل أفضل، إلا أنَّه قد تواجه عمليات بناء السلام في كثير من المجتمعات الخارجة من النزاع ، أو تلك التي تعيشه مجموعة من التحديات والمعوقات ، التي تشكل عائقا كبيرا أمامها، وهو ما يستلزم البحث عن أفضل الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها معالجة تلك المعوقات من أجل بناء سلام حقيقي وفاعل ينعكس بشكل ايجابي على أبناء تلك المجتمعات.

اشكالية البحث

تعالج موضوعات وقضايا الدراسة أسس ومرتكزات ومقومات وآليات عملية بناء السلام بمنهج تحليلي وإطار موضوعي وعلمي عبر التركيز على اشكالية بحثية تنطلق من التساؤل في ماهية الآليات ، التي تمكن من تحقيق تجاوب لعملية بناء السلام ، وما هي مقوماته وآلياته من أجل بناء سلام يرفد مستقبل المجتمعات بمقومات التطوير والتوجيه المتواصل لمواجهة التحديات ، التي تفرضها النزاعات الداخلية في مسيرة الوجود الإنساني أولا ، والتقدم والتنمية وتأسيس المشروع التحديثي والاستقرار الوطني ثانيا.

فرضية البحث

تنبثق فرضية البحث من فكرة مفادها أنَّ بناء السلام وكيفية إشاعتهُ هو عمل مُضنٍ وطويل وشاق ، فالخطوط الفاصِلة بين السلام والحرب لم تعدّ واضِحة، فالسلام لم يعدّ يعني غياب الحرب والعُنف فحسب، بل يعني توفير بُنى تحتية وآليات فاعلة على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي والسياسي لضمان استمرار السلام، فالسلام يتطلب العمل مِن أَجل العدالة، فلا سلام بِلا عدالة ، ولا عدالة بِلا تضامُن ، الذي بدوره يقوم على استراتيجيات أساسية مبنية على مرتكزات ومقومات لتشكل الاطار الاستراتيجي لبناء السلام.

منهجية البحث:

تطلبت طبيعة الدراسة استعمال أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي ومنها : المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

المبحث الأول: مرتكزات بنـــاء السلام

أصبح الاهتمام بموضوع السلام يأخذ أبعاداً تنظيمية أكثر شمولا على الصعيد الفكري ، والممارسة من أجل تطوير مجموعة من آليات العمل تتسق مع الضرورات ، التي يمكن لها النجاح والاتساق مع التحولات العالمية وأطرها ومفاهيمها والمتمثلة بـ :

أولا : مرتكزات ثقافية واجتماعية

لعل من الأمور المتفق عليها أنَّه لا يمكن تحقيق تعايش مشترك في المجتمعات المتعددة إلّا في ظل ثقافة مشتركة ، والأخيرة لا يمكن لها أن تنمو إلّا في ظل تفاعل الثقافات المختلفة واحترام خصوصية الآخر وثقافته ، والتسامح معه ، وبذلك يمكن جمعها أو توحيدها حول طريقة مشتركة للعيش[١].

١ــ ثقافة السلام

يساعد التفاهم المشترك بين الثقافات في غرس عادات التعاون ، ومشاعر الثقة فيها ، ويمهد للعيش المشترك ، واندماج الثقافات في ثقافة وطنية مشتركة وجامعه للجميع ، وترتبط مسألة التعايش بدلالات روحية دينية ونفسية وثقافية وفكرية تعبّر عن نمط المعتقدات والسلوك والقيم والأفكار ، التي تفرز نوعا ما الولاء في إطار الوحدة، وهنا ترتبط المسألة بجوهرها بمفهوم التسامح

والقبول بالآخر فمن الطبيعي أن تتأثر العلاقات الداخلية في أيّ مجتمع بمختلف العوامل السلبية والايجابية ، فهناك عوامل مساعدة على نمو تلك العلاقات وتوثيق أواصرها وترشيد مسارها، وهناك عوامل أخرى من داخل المجتمع أو خارجه تؤدي دوراً سلبياً بالإضرار في السلام وإثارة الفتن والخلافات والنزاعات المدمرة ، ومن هنا تحتاج المجتمعات المهتمة باستقرارها ووحدتها الوطنية إلى تنمية السلام ، وذلك باليقظة والوعي والادراك ، فالكلّ متسالم ومتصالح ، ويعمل لهدف واحد وهو مصلحة الوطن[٢] .

٢- ثقافة التعايش

إنَّ البديل الأمثل في حالات النزاع والصراع بين الانتماءات المتنوعة هو التعايش المشترك ، الذي لا يعني إلغاء الصراع الاجتماعي ، وإنّما يعني استخدام أساليب سلميه تقوم على الحجة والبرهان ، ويعني قبول العيش مع الآخر المختلف كما هو من دون إكراه استنادا إلى قاعدة التباين ، أو الاختلاف الإنساني الذي يعدّ قاعدة الخلق الجوهرية ، والتعايش يعني أن يعترف كلّ طرف للآخر بحقه في التمسك بقناعاته ومعتقداته وممارسة شعائره الدينية ، وتعامل الجميع كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات ، متعاونين في تحقيق المصلحة العامة ومواجهة الأخطار المشتركة في التعايش السلمي ، وحلقة أساسية في التطور وفي تحقيق الانسجام والألفة والتكاتف الاجتماعي ، وإنَّ أنجح طريقة هي التعايش عن طريق الحوار[٣].

٣- ثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر

يعدّ الحوار أهم العوامل في تحقيق السلم والتعايش السلمي، إذ يعزز العلاقات بين أفراد المجتمع ، ويشيع الطمأنينة ، ويعزز التفاهم والتسامح ، ويقلص التيارات الفكرية وذلك بتقريب وجهات النظر ، ويؤدي إلى تفهم مختلف الاتجاهات ، وكلّ هذا يسهم في تحقيق السلم في المجتمع ، ويعدّ أحد عوامل السلام وإشاعة الثقافة والتحاور بين الجميع ، وتعميق أواصر المحبة ، ونبذ التصادم والتصارع، والحوار لا يهدف إلى إقناع الآخرين وإنّما تعريفها إلى الطرف الآخر فهو لا يستهدف القطيعة وإنّما التواصل والتعايش ، ويرتبط الحوار بقيمنا الإسلامية ، فهو يهدف إلى تضييق مسافات النزاع ومساحاته وبيان عناصر الوحدة والاتفاق ، فعن طريق الحوار تضمن حلّ الخلافات ، وتزول أسباب الصراع ، وإنَّ الإنسان يجسد قيمته بوساطة الحوار ، وهناك أسس ثابتة يستند عليها الحوار متمثلة بالاحترام المتبادل ، والانصاف ، والعدل ونبذ التعصب

والكراهية ، فالأول الذي يركز عليه الحوار والاحترام المتبادل بين الأطراف المتحاورين ، وهو يفترض قواسم مشتركة تكون إطاراً عاماً و أرضية صلبة للحوار في القيم الدينية أولا ثمّ المبادئ الإنسانية والقواعد القانونية ثانيا ، فهي قيم ومبادئ تحكم علاقات البشر بعضهم مع بعض ، وكذلك تضع قواعد التعامل فيما بينهم ، ويجب أن لا يمس الحوار أقدار الناس والإساءة في ما بينهم، أمّا الثاني فهو الإنصاف والعدل وهو أساس الحوار الذي ينفع الناس ، ويقتضي العدل والمساواة بين البشر في الحوار ، ويهدف إلى العدل والإنصاف، أمّا الثالث والأخير فهو نبذ التعصب والكراهية؛ لأنَّه شرط الحوار السليم والمعرفة المتبادلة ، التي تتجاوز كلّ عوامل الكراهية والتعصب ، وكلّ الظروف النفسية والموضوعية من أجل البحث عن الحقيقة ، ولإقامة الحوار علينا أولا أن نراجع أنفسنا ونأخذ بعين الاعتبار اختلافاتنا ومصاعبنا التي تخصنا[٤].

٤- تعزيز المنظومة الأخلاقية

تعدّ المنظومة الأخلاقية السياج القوي الذي يحافظ على السلم ، ويعمق مفاهيمه ، ويلجم كلّ النوازع التي تهدد السلام ، فالنصوص الإسلامية تؤكد على مجموعة من الفضائل الأخلاقية كالصدق والاحترام وحسن الظن وأنَّ تعميم هذه الفضائل في الوسط العام سيغيّر نظرة المجتمع بعضهم لبعض ، وتكون هذه من اللوازم المقدمة للمجتمع الإنساني والحضاري[٥].

٥- ثقافة التسامح

يعدّ التسامح ضرورة حياتية تبقى الحاجة قائمة لها ما دام الإنسان يمارس العنف والتهميش والإقصاء ، ويرفض تعايش السلمي مع الآخر المختلف أياً كان الاختلاف ثقافيا أو دينيا أو سياسيا، وإنَّ لفظة التسامح أصبحت تعني رفض الصراع في الفكر والثقافة ، وقبول الآخر ، مما يجعله مشاركاً في كلّ شيء ، وليس مهمشا، وإنَّ التسامح لا يعني أن يتخلى المرء عن قناعاته، ولا أن يكف عن إظهارها والدفاع عنها وإنّما يعني الامتناع عن استعمال أيّ وسيلة من وسائل العنف والتجريح، فالتسامح هو حرية اتخاذ القرار ، ورفض العبودية، وأن نقبل ونحترم من يخالفنا في الرأي، ونصفح عمن أساء وأخطأ ونعتمد الحوار العقلاني عندما نختلف مع الآخرين ، ونرفض نزعة الانتقام والحقد ، فبتسامحنا نبني الدولة ، والتسامح يعني الصبر على عقائد الآخرين وممارساتهم المختلفة ، وهو الوسيلة الوحيدة لتأمين حقوق الآخرين ؛ لأنَّه يقوم على

الإقرار بحق الناس في حياتهم ، والاعتراف بقيمهم ، وآرائهم وأفكارهم واحترامها ، والتسامح يفتح أيضا باب الحق في تداول السلطة أمام الجميع[٦].

ثانيا: المرتكز الاعلامي وبنـــاء السلام

يعدّ الإعلام وسيلة هامة في تأهيل السلام وبنائه، عن طريق الوسائل التربوية والتعليمية والإخبارية، وتوظيف الإعلام ، الذي له حرية الرأي والتعبير للبلدان والثقافات المحلية تحت شعار حرية التعبير كما يمكن الإعلام أن يخترق التناقضات والصراعات ، التي توجد في المجتمع والسماح لإعادة التربية الثقافية والمعرفة للمجتمع وهناك أهداف عدّة للإعلام أهمها[٧]:

١- المساهمة في تثقيف المواطنين وتوعيتهم.

٢- يقوم بدور الرقيب والحارس فيما يتعلّق بحرية التعبير ، والحرص على أن يكون هذا الحق ملكاً خاصاً لكلّ مواطن والكشف عن الفساد.

٣- خلق المثل الاجتماعية وذلك بتقديم النماذج الإيجابية في مجالات الحياة كافة كالحرية والمساواة ، واحترام القوانين.

٤- تبني أنماط فكرية واجتماعية واقتصادية وسياسية تحظى بمواقف شعبية ؛ لتطوير الأنماط السائدة في المجتمع أو تغييرها ، مما يرفع من مستوى البلاد ، والتطور في المجالات المختلفة.

وإنَّ الإعلام والسلام وجهان لعملة واحدة فمن دونهما لا تتوفر الحرية والحقوق المحمية في إطار القوانين ، والمسؤولية الإعلامية هي العمل الذي يهدف إلى حماية الحريات ، ووضع حرية التعبير في الإطار التطبيقي ، وحماية المجتمع من مخاطر التحريض على الانقسام ، وتهديد سلامة البلد نتيجة الخطابات السياسية ، والمحرضين للعنف والتمييز الطائفي والتوظيف الإعلام في الدفاع عن الحقوق ، والتنمية وبناء المواطنة ، وحماية الحرية والتنوع والتركيز على عملية تلاحم مجتمعي.

المبحث الثاني

مقومات بنـــاء السلام

يحتاج بناء السلام إلى تقويم واقعي للتحديات المعقدة في السياق الآني، كذلك يعمل بناء السلام على العمل لإيجاد رؤية مقومات أساسية لبنائه، فالسلام لا يحدث هكذا فجأة، وإنّما يتحقق عندما يلتزم الأفراد

وصُنَاع القرار والمؤسسات والجهات المختصة باتخاذ قرارات ، تحمي هذه العملية على المدى البعيد، والعمل على فهم الواقع وطبيعة المشاكل المعيقة لتحقيقه.

١ــ إدارة مشكلات تماسك الدولة والمجتمع:

تشكل مشكلات تماسك الدولة والمجتمع أهم الاشكاليات المعوقة لبناء السلام الأهلي ، ولانتظام الحياة المجتمعية في الدول بصورة عامة، فمما لاشك فيه أنَّ وحدة الجماعة البشرية داخل أيّ كيان سياسي ، وبغض النظر عن فلسفة وإيديولوجية النظام السياسي في الدولة تعدّ شرطا أساسيا في استقرار هذه الدولة وبنيتها الأساسية، ويتوقف هذا الاستقرار على مقدار إجماع الفئات والعناصر البشرية المختلفة على أهداف وطنية ، تتجاوز فيها هذه الفئات مصالحها الفرعية والجزئية ، بما يجعل الأهداف الوطنية قضية الوجود المشترك داخل الدولة ، ومن ثمّ تحقيق الاستقرار والمفضي إلى تحقيق طموحات وأمال الشعب، وترتبط مسألة الاندماج الوطني في الغالب بدرجة التجانس داخل الدولة والمجتمع، فيؤدي التلاحم بين الجماعات المتنوعة والمتعددة داخل المجتمع بثقافتها وقيمها ورموزها وتقاليدها السياسية إلى تعزيز شرعية النظام السياسي ، وتسهيل ممارسة وظائفه في الدولة، في حين تتمثل في حال عجز النظام السياسي عن التعامل مع الواقع العددي للمجتمع بشكل يؤدي إلى على الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني ، وهذا الأمر يفسح المجال أمام استمرار الصراع بين الجماعات المختلفة أو بين هذه الجماعات والنظام السياسي[٨] .

٢ــ النخب المجتمعية وبنـــاء السلام

إنَّ محاولة الوصول لجوهر الفعل والمعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأداء المتميز في مسالة بناء السلام نجدها تعتمد على درجة الوعي الناتج من تراكم الخبرة والمعرفة في هذا المجال وإذ ما كان هذا الوعي والإدراك يشكل اتجاها ايجابيا تجاه العمل ، ومن ثمّ توظيفها بشكل ينسجم مع حركة تطور المجتمع سياسيا، فإنَّ عمل النخب المجتمعية في مجال تأطير عملية بناء السلام، يرتبط بمدى وضوح الرؤيا للنخب حول الوظيفة ، التي تؤديها في هذا المجال، وفي الغالب تكون استجابة لإشباع سلوكيات وحاجات الأفراد داخل المجتمع، فعندما تكون للنخب أدوار متعددة، لابد من وجود أهداف متعددة ومختلفة ، توازي تعدد الأدوار، إذ أنَّ الدور الذي تؤديه هذه النخب في إثارة حماس الأفراد التسامح والتعايش السلامي والمصالحة المجتمعية في ممارسة العمل الاجتماعي ، أو في الحياة السياسية يخلق قاعدة تساعد على تغيير اتجاهات وأنماط سلوك

وشرائح اجتماعية واسعة، فمثلا نجد أنَّ هناك سلوكاً نخبوياً يتحدد في الاختلاف الجزئي أو العكس من ذلك بالانقياد للمجتمع مع الدور الوطني ، سواء كان طبقياً أم حزبياً، أم دينياً، أم سياسياً أم اقتصادياً، أم سواه ، التي تصل إلى العلاقة بين الفرد وبين موقفه واتجاهاته التي تحدد سلوكه، فالدور هو نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته، وهو وظيفة أو نشاط غير عفوي ثبت مسبقا بواسطة تعيين اجتماعي ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية الأخرى، وهكذا فأنَّ الدور هو نموذج منظم للسلوك في ضوء تركيبة تفاعلية ، ولتحقيق النخب غاياتها تقوم بمحاولة التأثير في أفراد المجتمع لتغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، إذ أنَّ التغيير قد يكون إيجاباً أو سلباً، محققاً مصلحة عامة أم خاصة وفي إطار التأثير المتزايد لهذه النخبة في إحداث التغيير فأنَّها تقوم بوظيفة حفظ التوازن داخل المجتمع عن طريق قيادة عملية التغيير والتطور داخل المجتمع [٩] .

٣ـ إعادة الثقة المجتمعية وبنـــاء السلام

هناك إقرار اليوم بأنَّ لعملية بناء السلام أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية أبعد من غياب النزاعات العنيفة، فقد أصبح بناء السلام يعني بصورة متزايدة عملية شاملة تشمل إجراءات ومجموعة واسعة من النشاطات في أجواء تسودها التوترات ، أو مرحلة ما بعد الصراعات والنزاعات ، أو الحروب الأهلية، لذلك تعدّ تدابير بناء الثقة التي هي منظومة من القيم والمبادئ والتوجيهات والمواقف والسلوكيات من أكثر الوسائل فاعلية في تأمين أسس السلام ، فهي من جانب توفير الاطمئنان للإجراءات ، والخيارات التي تهدف إلى الحد من مخاطر التصعيد والتوترات ، ومن جانب آخر التأسيس لخلق ظروف تعايش متعدد مبني على تفاهم حقيقي ، ولتقدير المخاطر وتحقيق الاستقرار اللازمة لبناء للسلام، فالمجتمعات التي تشهد النزاعات تعاني من التغيرات المجتمعية وتترك بعض هذه التغيّرات جروحاً عميقة في نفوس أفراد المجتمع، والواقع في هذه الحالة يتطلب جملة من السياسات والمناهج والخطوات، التي تحاول أن تحدث كثيراً من التغييرات في المواقف لدى الأفراد بعد الخروج من الأزمات والصراعات والنزاعات سواء كانت سياسية أم اجتماعية ، وهذا ما يتطلب بناء الثقة للعودة للواقع السابق على أقل تقدير، ولكن في الحقيقة الأهم من كلّ ذلك هو كيف يتمّ تخطي المرحلة السابقة ، التي شهدت النزاع ثم إعادة بناء الثقة التي هي ليست مسألة سهلة ؛ لأنَّه يتطلب التفكير بحالة أفضل للعلاقات التي تكون نافذة للمستقبل ، وتجاوز أوضاع ما قبل حدوث النزاع[١٠]، وبذلك تصبح عملية بناء الثقة أساس بناء سلام مستقر ومستمر ، وتشمل إجراءات بناء

الثقة مجموعة من النشاطات والمستلزمات والآليات السياسية والقانونية والمجتمعية متفق عليها بصورة مقبولة وتتجسد أهمها[١١]:

أ- تعزيز منظومة الضمانات للحريات والحقوق: كثير ما تقترن إجراءات عملية بناء السلام الأهلي، بالقدرة على ضمان السلطات والهيآت العامة لقيم أفراد المجتمع ، وحقوقهم وحرياتهم، بوصف الضمانات مبدأ، لايختلف بتعدد الإجراءات والمجالات الوظيفية.

ب-تمكين المرأة: تؤدي المرأة دوراً هاماً وحيوياً في عملية بناء السلام الأهلي بوصفها طرفا أساسا في النشاطات كافة التي تدور في المجتمع، إذ يمكن أن تؤثر في الرأي العام سواء من حيث تأييد السياسات والعمليات أو معارضتها، عبر مراقبة أعمال الأطراف المحلية في النزاع، وتوفير الدعم والحماية للأشخاص المعرضين للخطر، والمساهمة في نمو المجتمع المدني وتعزيزه.

٤- الحوكمة وبنـــاء السلام

تعرف الحوكمة بأنَّها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات ، التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميّز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفاعلة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسات، وبما أنَّ هدف أيّ نظام سياسي هو ممارسة إدارة صالحة للدولة والمجتمع الذي تحكمه، أيّ يهدف إلى تحقيق أهداف عامة متعلقة بضمان الأمن ، والاستقرار ، وتعزيز التنمية البشرية، عبر سياسات تعزز القدرة على الاختيار وتضمن الأمن ، وتقلص الفوارق الاقتصادية بين المواطنين، وتوفر الرفاهية والتعلم، وتجاوز الحرمان في إطاري الحاضر والمستقبل، سواء ما تعلق منه بالرفاهية والأمن، أو القدرة على الاختيار ، وهذا يعني أنَّ الحوكمة أخذت تعرف بدلالة الحكم الديمقراطي المتجسدة أن يكون الحكم على وفق ممارسات مؤسسية وقواعد ثابتة وعادلة، قابلة للتطبيق على الجميع ، وتقنين المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد ، وتوسيع حق المشاركة بالقرارات ، واحترام الحريات والحقوق والعيش بكرامة[١٢].

٥-المساواة وبنـــاء السلام

من أهم الشروط لعملية بناء الثقة، القبول بمبدأ المساواة بين المواطنين، ليس مجرد المساواة القانونية والسياسية، بل تشمل كذلك المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وضمان المجتمع لحد أدنى من الحقوق والخدمات لكلّ المواطنين على حد سواء ، إذ تعدّ المساواة القوة المحركة لعملية بناء السلام الأهلي في

المجتمع، وذلك بإقرارها لمبدأ المواطنة، فعندما تصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية، ويتم التعبير عنها بنضج ثقافي ورقي حضاري وادراك سياسي حقيقي، أمكن بناء سلام مجتمعي ، وإنَّ إنكار المساواة والاعتراف بحقوق المواطنة يحول دون نجاح عملية بناء الثقة حتى في البلدان التي تشهد الأخذ بالمنهج الديمقراطي في الحكم، وتعدّ العدالة الاجتماعية واحدة من أهم عناصر ضمان المساواة في توزيع الثروات والدخل وتوفير فرص متكافئة للمواطنين من دون أيّ تمييز أو تفرقة، وهي السبيل لتعزيز الاستقرار والازدهار الاقتصادي والتنمية نحو تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين[١٣].

٦- العدالة الانتقالية وبنـــاء السلام

تهدف العدالة الانتقالية إلى إعادة الكرامة لضحايا النزاعات، وبناء الثقة وتعزيز التغيرات على مستوى السياسات والمؤسسات التي تقتضيها عملية بناء السلام الأهلي، وتعرف العدالة الانتقالية بوصفها مجموعة من الممارسات والآليات والاهتمامات التي تنشأ عقب مرحلة من النزاع أو الصراع الأهلي أو القمع، التي تهدف مباشرةً إلى مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعالجتها[١٤] .

٧- المصالحة الوطنية وبنـــاء السلام

المصالحة هي عملية مجتمعية تتضمن اعترافا مشتركا بمعاناة الماضي ، وتغيير السلوك الهدام إلى علاقة بناءة نحو سلام مستدام ، وبذلك تكون المصالحة ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضٍ يسوده الانقسام والنزاع والعنف إلى مجتمع التعايش السلامي ، الذي يتشارك فيه الجميع، على نحو فاعل، فإذا لم يخضع مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان للمحاكمة، لا يمكن للصراع أن ينتهي من ثمّ لا يمكن بناء سلم أهلي، فهي عملية توافق وطني تستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة[١٥].

٨- التنمية البشرية وبنـــاء السلام

تعدّ المشاكل الاقتصادية وتدهور الأوضاع وتفاقم التحديات أهم أسباب النزاعات، إذ أنَّ الفشل على المستوى التنموي أيّ في توطيد السلام الأهلي يتجسد في مضمون التنمية البشرية ، وهي مفهوم مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين التي تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه حزمة من العوامل والمدخلات والسياقات وأهمها: عوامل الانتاج السياسة والاقتصادية والمالية، ومقومات التنظيم السياسي

ومجالاته، وعلاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، ومصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، وتكمن أهمية التنمية البشرية بأنّها ترتكز على بعدين أساسيين: الأول يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة من حيث تنمية قدرات الإنسان وطاقاته البدنية والعقلية والنفسية، والاجتماعية، والمهارية والروحانية، والثاني يعني أنَّ التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل، والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كلّ الناس[١٦].

٩- المجتمع المدني وبنـــاء السلام

إنَّ المجتمع المدني يضم مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، التي تحدث بصورة دينامية ومستمرة عبر مجموعة المؤسسات التي تنشأ طواعية ، وتعمل باستقلال عن الدولة ، أيّ أنَّ غاية المجتمع المدني تتمحور حول مجتمع متكامل في دولة تكون قادرة على التواصل بكفاءة مع الدول الأخرى، وقادرة في الوقت ذاته على تلبية الاحتياجات العصرية لمواطنيها بوصفهم أفرادا متمايزين، ولهم دور وحريات وحقوق وعليهم واجبات ومسؤوليات، كذلك تسهم في تحقيق المتطلبات المعاصرة بفعل تغيير الأداء الاجتماعي ، وكي تصبح بنى ذلك المجتمع أكثر قدرة على توفير الحماية لذاتها ومصالحها من جهة، وعلى مشاركة فاعلة لأفرادها في جميع مجالات الحياة من جهة أخرى[١٧].

١٠- إصلاح الإرث السياسي وبنـــاء السلام

إنَّ سيطرة نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية في دول عــدة يعــدّ مــن أسباب انفراط العقد الاجتماعي، والتي استولت على السلطة واحتكرتها لسنوات طويلة، وحرصت على الإبقاء والاستمرار على هذا الوضع من خلال مصادرة الحياة السياسية، والفكرية، والثقافية عملياً ، والهيمنة على الحركات السياسية المعارضة وتحجيمها ، وجعلها غير فاعلة وفي ظلّ تغييب مؤسسات المجتمع المدني جعل الصراع والنزاع على السلطة والموارد يأخذ في كثير من الأحيان الطابع العنيف، وفي ظل السياسات التسلطية، التي تجعل الدولة بؤرة الصراع فقد أصبح أحد الحلول المناسبة لتسوية الصراعات ، والنزاعات ، يحتاج إلى إنضاج بنية سياسية تستند إلى آليات ديمقراطية حقيقية تمثل قاعدة سياسية ذات أسس شرعية حديثة ومستقرة ومقبولة من جميع

الفئات ، والتكوينات الاجتماعية ، تقوم على أساس الشراكة المتساوية بين جميع الأطراف ، التي تنبذ العنف وبأشكال وأساليب حديثة ومختلفة عن عهد التنازع والتسلط ، مما يودي إلى زوال حالة الاحتقان المجتمعي ومن ثمّ ايجاد آلية انتقالية تحقق الاستقرار الدائم للبدء بعملية بناء سلم أهلي مستدام[١٨].

المبحث الثالث

آليـات بنـــاء السلام

تتوافر في عملية بناء السلام آليات متنوعة ، وتتسم هذه الآليات بعملية نسق مترابط ، تهدف إلى تحقيق السلام، وقد تنوعت نوعية الآليات ، فعلى المستوى الخارجي أو المستوى الداخلي العملياتية ، وبشكل جامع يمكن تقسيم هذه الآليات على آليات قصيرة الأجل ، وآليات طويلة الأجل.

أولا: الآليـات قصيرة الأجـل

تتطلب هذه المرحلة بعد انتهاء الصراع جهود حثيثة من أجل بناء السلام داخل هذه المجتمعات وإعادة بناء الثقة بين جماعات الهوية المختلفة وصولاً للشراكة ، ومن ثمّ بناء سلام مستدام بين الجماعات الثقافية المختلفة، لذلك تقتضي برامج إعادة تأهيل لكلّ أفراد المجتمع وجماعاته الثقافية ، وتأمين الاحتياجات الأساسية لهم من الأمن والرفاه المادي ، وتأمين الذات والاندماج بما يؤسس لمرحلة جديدة ، تتجاوز آثار الماضي، وهي عملية كبيرة وشاقة ، تتطلب درجات عالية من التفهم والتسامح والمساءلة ، والحساب والتعويض[١٩]، لذلك تكون هذه الآليات أمام عملية إعادة بناء وتأهيل شاملة ، تفترض مسبقا وجود تصورات وخطط تتطلب ما يأتي[٢٠]:

١- صياغة رؤية مشتركة لمجتمع عادل ومتكافئ: فعلى الرغم من أنَّ الأفراد قد يكون لهم آراء ومعتقدات سياسية مختلفة ، إلا أنَّ صياغة رؤية مشتركة لمجتمع عادل ومتكافئ ومنصف ومنفتح ومتنوع هي جزء أساس في عملية إعادة التأهيل.

٢- الاعتراف والتعامل مع الماضي: فمن أجل عملية مصالحة وتعايش بناء يتعيّن على الأفراد والجماعات والمؤسسات الاعتراف بدورهم في صراعات الماضي ، وقبولهم التعلم منه بطريقة بناءة لضمان عدم التكرار.

٣- بناء علاقات إيجابية: فأنَّ بناء العلاقات الإيجابية أو تجديدها ومعالجة قضايا الثقة والتحامل والتعصب بعد الصراعات العنيفة تؤدي إلى قبول الاختلاف وقبول القواسم المشتركة، والتفاعل مع من يختلفون عنا.

٤- إحداث تغيير جوهري سياسي واجتماعي واقتصادي: إذ ينبغي إعادة تقييم بنى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التي أسهمت في نشوب الصراع ، ومن ثمّ إعادة بناء هذه المنظومة ومعالجتها وتحويلها.

ويعتمد نجاح هذه الآليات على إعادة بناء الثقة ، إذ أنَّ إعادة بناء الثقة تفترض قبل كلّ شيء وجود نوايا حسنة بين الهويات ، التي كانت حتى الأمس القريب غير متصالحة (في الأقل) ، وهذا يتطلب إعادة بناء مفهوم الأخلاق ، وإعادة صياغة المبادئ والقيم الموجهة للسلوك الفردي، فتطوير معايير اجتماعية(أعراف وقواعد سلوك) صحيحة أمر ضروري لإقامة أو بناء إيمان جماعي ، وتوفير الأساس للتفاعل الاجتماعي، فمن دونها لا يمكن السيطرة على السلوك غير السليم ، الذي يمكن أن يقوض السلام الهش في بداية تكوينه؛ لذلك فأنَّه بلا وجود تماسك وترابط قوي بين جماعات الهوية المختلفة، لا يمكن استدامة الثقة المطلوبة لإقامة مجتمع متصالح ومتعايش لتجاوز الآلام الماضي.

ثانيا: الآليات الطويلة الأجل

ينبغي للسلطات الدولية والإقليمية والوطنية أن تعمل عِبرَ التعليم ومؤسسات المجتمع المدني على إدامة جسور التفاهم والتسامح والتصالح، فإعادة هندسة الذاكرة المجتمعية تتطلب وضع مفاهيم تعليم متصالح غير منقسم ، يعمل على بناء الثقة ، وإعادة بناء القيم الاجتماعية والأدبية (السلوكية-الأخلاقية) بما يحقق إقامة السلم القيمي ، الذي يكرس للسلام ، وإعادة الاندماج عِبرَ مساقات العدالة ، والتعويض والمساءلة "فالتعليم القائم على أساس اثنية أو دينية يساعد على إدامه الآراء المتعصبة بشكل كبير، ويعيق تطوير علاقات هادفة ، عِبرَ الانقسامات العرقية والدينية ، وتحقيق الاندماج بين جماعات الهوية لا يمكن أن يتمّ ما لم تسبقه سياسات وتخطيط واعٍ من قبل هذه المستويات خارجية أم داخلية عِبرَ بث الترميزات السلوكية والفكرية والثقافية ، التي تتضمنها الثقافة السياسية التي من خلالها القدرة على تحويل قناعات الأفراد ، وتوجهاتهم نحو تحقيق أهداف عملية بناء السلام هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لابد أن يرافق ذلك تنمية اجتماعية اقتصادية[٢١]، ومن ثمّ فأنَّ النجاح في تطبيق النقطتين أعلاه يدل على أنَّ المجتمع يسير نحو عملية اندماج شاملة تتجاوز الحواجز الثقافية والاجتماعية نحو ولاء عام لهوية وطنية ، ولثقافة توحيدية جامعة طالما كانت الجماعة الثقافية تجد إطارها الثقافي الخاص من خلال الإطار الثقافي العام.

الخاتمة

يرتبط بناء السلام بأبعاد عدّة كانت محط نقاشات المفكرين، فقد اختلفوا حول أيّ من المعايير هي الأنسب لإنجاح عملية السلام، فهناك من ربط هذه العملية بمجال واسع يشمل كلّ مجالات بناء السلام ومعالجة الأسباب العميقة للنزاع على المدى الطويل بإشراك الفواعل الداخلية، ومن جهة أخرى هناك من يحصر بناء السلام في مجال ضيق ليركز الاهتمام على إصلاح البنية الهيكلية للدولة بمساعدة دول ومنظمات حكومية على المدى القصير.

واختلفت الرؤى حول بناء السلام كخطوة تأتي مباشرة في مرحلة ما بعد النزاع ، وبناء السلام على المدى الطويل ، فالأول يهدف إلى إصلاح ما دمرته الحرب وهو مرتبط بعمليات حفظ السلام ، أمّا الثاني فيهتم بإعادة بناء العلاقات عبر مشاركة سياسية واقتصادية فاعلة ، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقا.

المصادر والمراجع:

[١] لورنس ووتشر، تقييم الصراع وتطابق تحليل المعلومات، وتقاربها وتكامليتها، المعهد الأمريكي للسلام، واشنطن، حزيران،٢٠١١،ص١٢

[2] LisaSchirch , «A Peace building Framework to Link Human Rightsa ndC onflictR esolution»i nH umanR ightsi nC onflict (Washington , D .C .: U .S . Institute of Peace ,Forthcoming2005)p17.

[٣] عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع د ا رسة في التجاوب المحلي وإعادة التأهيل المجتمعي،الهاشمي للكتاب الجامعي ، بغداد، ط ١ ، ٢٠١٩،ص٦٨.

[4] Vern Neufeld Redekop , From Violence to Blessing (Ottawa : Novalis , 2002)p32.

[٥]عبد السلام بغدادي، السلام الوطني المدني، دراسة اجتماعية سياسية سلسلة كتب ثقافية شهرية، بيت الحكمة، العدد٣، بغداد، ٢٠١٢،ص٦٠.

[٦] عمر جمعة عمران، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

[٧] بيتر فالنستين، مدخل إلي تسوية الصراعات، الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد فيصل السعد، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٧، ص٢٧.

[٨] فهيل جبار حلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مركز دراسات السلام وحل النزاعات مطبعة الخاني، دهوك، ٢٠١٧ ، ص ١٨.

[٩] عمر جمعة عمران، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

[١٠] سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ط ١ ، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافدالثقافية ناشرون، بيروت، لبنان، ٢٠١٧ ، ص٩.

[١١] فهيل جبار حلبي، مصدر سبق ذكره،ص ٢٠.

[١٢] أبو القاسم قور، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، مركز دراسات وثقافة السلام، مكتبة الانبار، ٢٠١٠ ، ص ٢٠.

[١٣] سامي ابراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات – اطار نظري، ، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، ٢٠١٩ ، ص ٨٥.

[١٤] المصدر نفسه، ص٨٦.

[١٥] حميدوش رياض،تطور مفهوم بناء السلام،دراسة في النظرية والمقاربات،كلية العلوم السياسية، جامعة قسطنطينة،الجزائر،٢٠١٢ص،٤

[١٦] هاني ابراهيم واخرون، دليل سياسات القيادة وبناء السلام، طلاب الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، قيادات شبابية من أجل السلام، الكويت،٢٠٠٥، ص ١٣.

[١٧] فهيل جبار حلبي، مصدر سبق ذكره،ص ٢٤.

[١٨] ا دهم جودة الله حيوب ، دور الإدارة الاهلية في إدارة النزاعات وبناء السلام، أطروحة دكتوراه غير منشوة ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، مركز دراسات السلام ،السودان ٢٠١٠ ،ص ٥.

[١٩] خالد عكاب حسون ،وسالم أنور احمد، المفهوم المعاصر لبناء السلام في اطار القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة تكريت للعلومالقانونية والسياسية، المجلد ٤ ، السنة ٤ ، العدد ٢٠١٢،١٥ ،ص ٤

[٢٠] عادل ازقاغ، هاجر خلالفة ،عقبات تفعيل دور المنظمات غي الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام، دفاتر السياسة والقانون،جامعة باتنة، العدد ١١ ،الجزائر، ٢٠١٤ ،ص ٢٦.

[٢١] حسن الصفار، السلام الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٣.